

إنجازات الوزارة في

مجال الحد من تلوث الهواء بعوادم المركبات حتى نهاية عام ٢٠١٣

- تمثل عوادم السيارات أحد المصادر الرئيسية الهامة المسببة لتلوث الهواء خاصة بإقليم القاهرة الكبرى الذي يعاني من كثافة مرورية عالية ، نتيجة لزيادة أعداد المركبات عن الطاقة الإستيعابية للطرق وإنخفاض متوسط سرعة السيارة.
- أدى كل من النمو السكاني وحركة التنمية الإقتصادية وزيادة أعداد المركبات خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة أحمال تلوث الهواء في مصر بصفة عامة وإقليم القاهرة الكبرى بصفة خاصة بمجموعة من الملوثات تتمثل في الجسيمات العالقة وأكاسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والهيدروكربونات.
- تساهم إنبعاثات الغازات الناتجة من عوادم السيارات في تلوث الهواء بإقليم القاهرة الكبرى طبقاً لدراسة تنسب الملوثات لمصادرها التي نفذتها وزارة الدولة لشئون البيئة بحوالي ٣٣ % من إجمالي أحمال التلوث بالأتربة الصخرية العالقة بالقاهرة الكبرى وأكثر من ٩٠ % من إجمالي أحمال التلوث بغاز أول أكسيد الكربون و ٩٠ % من إجمالي أحمال التلوث بالهيدروكربونات و ٥٠ % من إجمالي أحمال التلوث بأكاسيد النيتروجين.
- هذه الغازات لها تأثيرات ضارة سواء على النظام البيئي المحيط أو الصحة العامة للمواطنين لما تسببه من العديد من الأمراض مثل الإصابة بأمراض القلب وأمراض الجهاز التنفسي ، كما أنها تؤثر على صحة الإنسان وجهازه العصبي وإنخفاض كفاءته الإنتاجية.
- تبنت وزارة الدولة لشئون البيئة مجموعة من البرامج والمشروعات لخفض هذه الإنبعاثات الضارة الصادرة من الوسائل المتحركة ، ومن هذه البرامج :

١. مشروع إستبدال التاكسيات القديمة

قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بتنفيذ مشروع تجريبي لإستبدال ١١٠٠ تاكسي قديم بأخر حديث يعمل بالغاز الطبيعي بإقليم القاهرة الكبرى حيث:

المرحلة الأولى : المشروع التجريبي

- بدأ المشروع كفكرة عام ٢٠٠٥ إحلال سيارة أجرة جديدة بدلا من القديمة ، وتم التنفيذ على خطوتين:



المرحلة الأولى	الخطوة الأولى	الخطوة الثانية
الهدف	إحلال ١٠٠ سيارة أجرة بالتعاون مع بنك ناصر الإجتماعى.	إحلال ١٠٠٠ سيارة أجرة بالتعاون مع البنوك الوطنية.
الحوافز	<input type="checkbox"/> ٥٠٠٠ جنيهأ تدفع لمالك السيارة الأجرة مقابل تخريد السيارة. <input type="checkbox"/> قرض بدون فوائد لمالك السيارة لشراء سيارة أجرة جديدة تعمل بالغاز الطبيعى .	<input type="checkbox"/> ٥٠٠٠ جنيهأ تدفع لمالك السيارة الأجرة مقابل تخريد السيارة. <input type="checkbox"/> قرض بفوائد منخفضة لمالك السيارة لشراء سيارة أجرة جديدة تعمل بالغاز الطبيعى .
القواعد المنظمة	الإتفاق بين جميع الأطراف على الإجراءات والخطوات	
التكاليف	مليون جنيهأ من صندوق حماية البيئة لنفقات التخريد وفوائد البنك	١٠ مليون جنيهأ مناصفة بين صندوق حماية البيئة ووزارة المالية كمشاركة فى سعر السيارة.

المرحلة الثانية:المشروع تحت مظلة آلية التنمية النظيفة



- بعد النجاح الكبير الذي تحقق من تنفيذ المشروع التجريبي بوزارة البيئة ، تبنت وزارة المالية تنفيذ المشروع بإقليم القاهرة الكبرى بالتعاون مع الجهات المختصة.

هدف المشروع

- تم تصميم البرنامج لدعم تنفيذ قانون المرور رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، الذي ينص على أن أصحاب السيارات النقل الجماعي (بما في ذلك سيارات الأجرة) الأقدم من ٢٠ سنة غير مؤهلة للحصول على تراخيص التشغيل أو تجديد الترخيص.
- بهدف تسريع وتيرة إستبدال الأسطول، والتي من شأنها تحسين نوعية الهواء وتقليل عدد الحوادث المرورية التي تسببها هذه المركبات القديمة.

فوائد المشروع

فى حالة غياب تطبيق برنامج التخريد وإعادة التدوير

- قد يبيع المالك المركبة القديمة فى مناطق لا تطبق القانون.
- قد يحول المالك المركبة الأجرة للإستخدام الخاص.
- تفكيك المركبات وبيع المحركات للإستخدام فى السيارات الأخرى.
- ليس هناك ضامن للتخلص الآمن والدائم من مكونات المركبة الأقدم، ولا يكون للقانون تأثير على تحسين نوعية الهواء، وتخفيف غازات الإحتباس الحرارى.
- أنشئ البرنامج الوطنى لتعويض أصحاب المركبات المتضررين من القانون من خلال التسليم الطوعى لمركباتهم القديمة للتخريد وإعادة التدوير، مقابل حوافز مالية من أجل شراء مركبة

جديدة من تجار السيارات المشاركين فى برنامج الأنشطة برنامج العمل والذي تتم مراقبته عن كئب.

ءوافز لمالكى المركبات المؤهلة للمشروع

- مبلغ ٥٠٠٠ جنيهه (٦٢١ يورو) مقدمة من وزارة المالية للمركبة المسلمة المؤهلة بالبرنامج.
- الإعفاء من رسوم الضرائب على المبيعات للمركبات المؤهلة بالبرنامج.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على مكونات السيارات المستوردة.
- توفير سيارات جديدة بأقل من سعر السوق .
- أسعار مخفضة لقطع الغيار ومصروفات الصيانة.
- قرض بفائدة أقل من سعر السوق من البنوك المشاركة.
- ضمان القروض من وزارة المالية ضد التخلف عن السداد فى الحالات الخاصة.
- حرية المشاركة فى مخطط الإعلانات، حيث أن جزء من عائدات الإعلانات تدفع مباشرة من قبل جهة الدعاية للبنك لصالح سداد جزء من قرض مالكى المركبات "مدفوعات خدمة الديون".
- التأمين على جميع المركبات الأجرة الجديدة ضد جميع الخسائر المحتملة(السرقة والحريق، والحوادث،...).

وزارة البيئة تلعب دورا حاسما فى المشروع من خلال:

- ١- مراجعة وإعتماد وتطبيق تقييم الأثر البيئى طبقاً للقانون المصرى، لكل الخطوات ومرافق التخزين ومرافق إعادة التدوير .
 - ٢- الموافقة على خطط الرصد البيئى التى يقدمها المشاركون فى برنامج العمل.
 - ٣- أعداد العينات العشوائية / مراجعة العمليات الجارية فى المرافق وتنفيذ خطط الرصد الواردة فى تقييم الأثر البيئى (EIA)
 - ٤- متابعة أعمال التخريد وإعادة التدوير التى تتم للتاكسيات المستبدلة فى إطار المشروع بالتعاون مع وزارة الداخلية وصندوق الخدمات الحكومية بوزارة المالية ، وقد تم إعادة التدوير لعدد (٤١٠٤٥) تاكسى قديم . ، وتم تخريد عدد (٤١٠٨٧ تاكسى) .
- أدى تنفيذ المشروع إلى حالة رواج فى سوق السيارات وزيادة فى حركة الإنتاج والتوزيع مما ساعد فى خلق فرص عمل جديدة لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الطاقة الإنتاجية لمصانع تجميع السيارات ، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة فى مجال تجميع وتفكيك وتخريد السيارات القديمة وتكوين شركات متخصصة فى هذا المجال.

٢. مشروع إستبدال الموتوسيكلات

تشير الدراسات التي تمت في عدد من دول العالم الي أن الهيدروكربونات المنبعثة من دراجة بخارية واحدة ثنائية الأشواط تعادل الإنبعاثات من ١٠-١٥ سيارة تعمل بالبنازين، حيث يوجد بجمهورية مصر العربية حوالي مليون دراجة بخارية، حوالي ٤٨ % منها دراجات بخارية ذات محركات ثنائية الأشواط.

□ في محاولة للسيطرة علي الإنبعاثات الصادرة من الموتوسيكلات فقد قامت وزارة الدولة لشئون

البيئة بجهود كبيرة لخفض الإنبعاثات الصادرة من الدراجات البخارية منها:



- تم حظر إنتاج الدراجات البخارية ذات المحركات

ثنائية الأشواط بجميع أشكالها وأنواعها وأحجامها

في مصر إعتبارًا من ٢٠٠٧/١٢/٣١ طبقًا لقرار

وزارة التجارة الصناعة رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٤

- صدور القرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ بوقف إستيراد

الدراجات البخارية ثنائية الأشواط بجميع أشكالها

وأنواعها وأحجامها إعتبارًا من ٢٠٠٨/١/١١.

□ وبهذه الجهود فقد تم السيطرة علي مصادر دخول المزيد من الموتوسيكلات ثنائية الأشواط داخل

مصر سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الإستيراد.

□ وتظل مشكلة الموتوسيكلات ثنائية الأشواط الموجودة بالخدمة حاليًا احد المشاكل التي تؤثر بشدة

علي نوعية الهواء بالقاهرة الكبرى نظرًا لكونها ثنائية الأشواط ومتقدمة ، ومن ثم تم التفكير في

تنفيذ مشروع لمحاولة إستبدال هذه الموتوسيكلات من خلال تحفيز أصحابها علي إستبدالها

بأخري رباعية الأشواط ، وفيما يلي شرح مقترح المشروع:-

أهداف المشروع

□ المرحلة الأولى من المشروع تهدف للتخلص من الموتوسيكلات ثنائية الأشواط المرخصة بمنطقة

القاهرة الكبرى من خلال استبدالها بأخري رباعية الأشواط مع تقديم حوافز اقتصادية لأصحابها

للقيام بعملية الاستبدال.

□ بنجاح المشروع وتوافر فرص تمويل يمكن تعميم المشروع بجميع أنحاء الجمهورية.

الخطة التنفيذية للبدء في مشروع إستبدال الموتوسيكلات ثنائية الأشواط بالقاهرة الكبرى

□ سيتم من خلال المشروع البدء في استبدال ١٠٠٠٠٠ موتوسكل ثنائي الأشواط مرخص بالقاهرة

الكبرى بأخري رباعية الأشواط.

□ قام جهاز شئون البيئة بتنفيذ إستطلاع للرأي بين مالكي الموتوسيكلات ثنائية الأشواط بالشارع

بمنطقة القاهرة الكبرى للوقوف علي مدي إستجابة المواطن للتعاون في تنفيذ مثل هذا المشروع

وقد تم تنفيذ الإستهيبان لعدد ١٣٤ مواطن من مالكي هذه الموتوسيكلات ممن يستخدمون الموتوسيكلات الثنائية بصفة يومية.

□ أوضحت نتائج الاستبيان أن ٣٤ % من مالكي الموتوسيكلات التي شملهم الإستهيبان قد وافقوا علي فكرة المشروع .

□ تم الإنتهاء من إعداد الدراسة الخاصة بالفوائد البيئية والإقتصادية التي سوف تتحقق من تطبيق المشروع سواء داخل إقليم القاهرة الكبرى أو على مستوى محافظات الجمهورية ، كما تم وضع آلية تنفيذ مراحل المشروع ودراسة للمعوقات التي سوف تواجه عملية التنفيذ.

□ سيتم البدء في تنفيذ المشروع فور إنشاء مصنع كبير على أحدث طراز لتخريد السيارات بجميع أنواعها بالإضافة إلى الموتوسيكلات.

٣. برنامج فحص عادم المركبات بوحدات المرور



قامت وزارة الدولة لشئون البيئة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بتفعيل قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ من خلال تنفيذ برنامج لربط ترخيص المركبة بفحص وقياس نسبة العادم الصادر منها وذلك للتحكم في حجم الإنبعاثات الصادرة من وسائل النقل ، وقد تم تنفيذ برنامج الفحص في (٢٤) محافظة تمثل ٨٩ % من إجمالي المركبات المرخصة بالجمهورية.

□ تم شراء عدد (٥١٨) جهاز قياس عادم مركبات { منهم عدد (٢٦٧) جهاز تحليل عادم مركبات البنزين ، عدد (٢٥١) جهاز قياس عتامة محركات الديزل } وقد بلغت الميزانية المخصصة لشراء هذه الأجهزة لهذه المحافظات حوالي ١٥ مليون جنيه تحملت منها وزارة الدولة لشئون البيئة حوالي ٦ مليون جنيه من خلال مشروع تحسين هواء القاهرة والباقي ٩ مليون جنيه مناصفة بين وزارتي الداخلية والدولة لشئون البيئة.

□ توقف برنامج فحص عادم المركبات بوحدات المرور وذلك نتيجة للأسباب التالية:-

١- انتهاء العمر الافتراضي لبعض الأجهزة المورده لمحافظة إقليم القاهرة الكبرى وتوقف

خطوط انتاج هذه الأجهزة بالشركات المورده .

٢- عدم تجديد عقود الصيانه مع الشركات المورده .

٣- ضياع وتلف بعض الأجهزة ببعض الوحدات أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير .

□ تم تخصيص عدة مواقع بالمحافظات على مستوى الجمهورية لإنشاء مراكز فحص متكاملة تقوم بإجراء عمليات الفحص الفني والبيئي النموذجي للسيارات عند تجديد الترخيص السنوي للمركبة

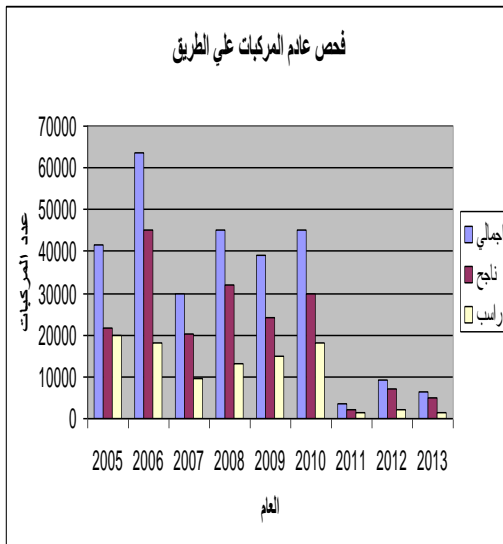
تحت إشراف كل من وزارتي الداخلية والدولة لشئون البيئة ، وذلك كأحد الحلول البديلة لتطوير برنامج فحص عادم المركبات بوحدة المرور وتحسين منظومة فحص عادم المركبات. تم الإنتهاء من وضع الإشتراطات والمواصفات الفنية الخاصة بإنشاء تلك المراكز.

٤. برنامج فحص عادم المركبات على الطرق



تنفيذ حملات مشتركة بالتنسيق مع كل من جهاز شئون البيئة والإدارة العامة للمرور والإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات المائية بوزارة الداخلية ، لفحص عادم المركبات على الطرق بإقليم القاهرة الكبرى وإيقاف السيارات المخالفة وسحب تراخيصها وتحرير محاضر لتجاوزها للحدود الواردة بالمادة (٣٧) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لسنة ٢٠٠٩

تم تنفيذ البرنامج منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن حيث تم فحص :



م	السنوات	سيارات البنزين والديزل		الإجمالي
		الناجح	الراسب	
١	٢٠٠٥	٢١٧٠٥	١٩٨٥٥	٤١٥٦٠
٢	٢٠٠٦	٤٥٢٠٧	١٨٢٩٦	٦٣٥٠٣
٣	٢٠٠٧	٢٠٣٠٤	٩٤٣٦	٢٩٧٤٠
٤	٢٠٠٨	٣١٨٧١	١٣١٤١	٤٥٠١٢
٥	٢٠٠٩	٢٤٠٩١	١٤٨٦٤	٣٨٩٥٥
٦	٢٠١٠	٢٩٩٩٢	١٥٠٩٧	٤٥٠٨٩
٧	٢٠١١	٢٢١٣	١٣٢٢	٣٥٣٥
٨	٢٠١٢	٧١٨٧	٢١٢٤	٩٣١١
٩	٢٠١٣	٤٨٩٢	١٣٤٠	٦٢٣٢



المركز الفني لعادم المركبات

يتم منح صاحب السيارة مهلة شهر لإصلاح المحرك وإعادة الفحص مرة أخرى بالمركز الفني لعادم المركبات التابع للوزارة ، للتأكد من مطابقة إنبعاثاته مع الحدود الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة قبل السماح له بإعادة تسيير السيارة مرة أخرى.

- تم تطبيق منظومة فحص عادم المركبات على الطرق ببعض الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة كمرحلة تجريبية ، حيث تم إمداد بعض الفروع الإقليمية للجهاز (الإسكندرية - الشرقية - المنصورة - طنطا- أسوان) بأجهزة ديزل وبنزين لفحص عادم المركبات على الطريق ، وبنجاح هذه المرحلة التجريبية سيتم التوسع ليشمل جميع الفروع الإقليمية للجهاز.

٥. برنامج تحويل مركبات الجهات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط

- تم إعداد خطة العمل لبرنامج تحويل المركبات التابعة للجهات الحكومية التي تعمل بالبنزين على عدة مراحل وذلك من خلال التنسيق بين وزارة المالية (الجهة الممولة) ووزارة البترول (الجهة المنفذة متمثلة في شركات تحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي) وجهاز شئون البيئة (الجهة المنسقة بين جميع الجهات) .
- يشمل البرنامج المركبات التي تتبع الوزارات والمحافظات والهيئات الحكومية التي تستخدم لوحات معدنية حكومية وكل جهة يشملها الميزانية العامة للدولة.
- يتم تحويل المركبات للجهات التي تقع في مناطق يتوافر فيها محطات التزود بالغاز الطبيعي
- تم إجراء حصر لعدد المركبات الصالحة للتحويل للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط طبقاً للشروط والضوابط التي تم إرسالها للعديد من الجهات الحكومية.
- تم الإنتهاء من تحويل ٢٣٠٨ مركبة حكومية تابعة لعدد ١١٢ جهة حكومية للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط بدلاً من البنزين.

٦. برنامج استخدام الغاز الطبيعي بأتوبيسات النقل العام بالقاهرة الكبرى والإسكندرية



- في إطار التوسع في استخدام الغاز الطبيعي بوسائل النقل العام فقد تم تنفيذ مشروع تجريبي لإستخدام أتوبيسات تعمل بالغاز الطبيعي للنقل العام من خلال التعاون مع الجانب الأمريكي لدراسة وتقييم التجربة.
- تم تصنيع عدد ٥٠ أتوبيس نقل عام بالشركة الهندسية لصناعة السيارات حيث قام الجانب الأمريكي بتوفير عدد ٥٠ موتور وكذلك الشاسيهات اللازمة وقد تم تصنيع جسم الأتوبيس داخل الشركة.
- من خلال الخطة السنوية لإحلال أتوبيسات النقل العام بالقاهرة والإسكندرية فقد أوصى الجانب الأمريكي بضرورة أن تشمل عملية الإحلال نسبة من الأتوبيسات التي تعمل بالغاز الطبيعي ، حيث تم الوصول بعدد الأتوبيسات التي تعمل بالغاز الطبيعي حتى عام إلى ٣٣٩ أتوبيس نقل عام بالقاهرة الكبرى والإسكندرية وجاري حالياً توريد ٤٠٠ أتوبيس للعمل بالغاز الطبيعي لهيئة النقل العام

□ وفي إطار خطة إحلال الأتوبيسات القديمة والمنتهية الصلاحية بأتوبيسات جديدة ، قامت هيئة النقل العام بإعداد خطة لتطوير الهيئة على ثلاث مراحل تشمل إحلال عدد ١١٠٠ أتوبيس يعمل بوقود السولار المطابق للمواصفات الأوروبية بنظام اليورو III من خلال بنك الإستثمار القومي .

○ المرحلة الأولى : إحلال عدد ٥٠٠ أتوبيس على دفعتين (٢٠٠ أتوبيس دفعة أولى ، ٣٠٠ أتوبيس دفعة ثانية) .

○ المرحلة الثانية : إحلال عدد ٣٠٠ أتوبيس.

○ المرحلة الثالثة : إحلال عدد ٣٠٠ أتوبيس.

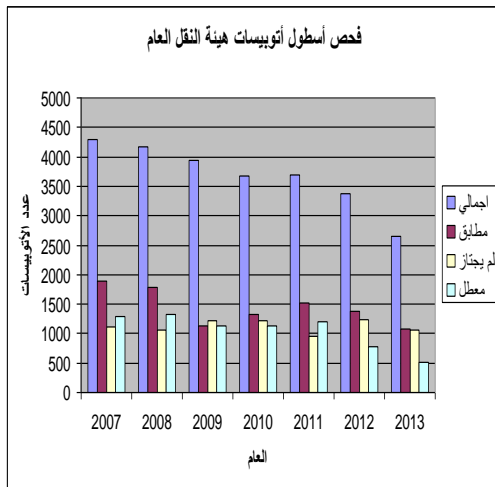
□ تم الإنتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى وتوريد عدد ٥٠٠ أتوبيس جديد يعمل بوقود السولار المطابق للمواصفات الأوروبية بنظام اليورو III ، ويتم حالياً إستكمال تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة والخاصة بتوريد عدد ٦٠٠ أتوبيس بنظام اليورو III .

٧. برنامج فحص أتوبيسات هيئة النقل العام

□ يتم سنوياً منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن تنفيذ برنامج لفحص جميع الأتوبيسات التابعة لهيئة النقل العام وشركة أتوبيس القاهرة الكبرى المنضمة للهيئة ، وذلك في إطار خطة وزارة الدولة لشئون البيئة للحد من تلوث الهواء بعادم المركبات.

□ يتم إخطار هيئة النقل العام بنتائج الفحص وأرقام الأتوبيسات الراسبة ، حيث يتم إعداد برنامج لإعادة فحص الأتوبيسات الغير متوافقة بيئياً بعد إجراء عمليات الإصلاح والصيانة وإعادة تشغيلها مرة أخرى بمعرفة الهيئة.

□ الجدول التالي يوضح نتائج فحص أتوبيسات هيئة النقل العام :



السنة	إجمالي الفحص	مطابق	غير مطابق	
			لم يجتاز الفحص	معطل
٢٠٠٧	٤٢٩٥	١٨٩٢	١١٠٩	١٢٩٤
٢٠٠٨	٤١٦٣	١٧٨١	١٠٥٣	١٣٢٩
٢٠٠٩	٣٩٤١	١١٣١	١٢٢٢	١٥٨٨
٢٠١٠	٣٦٧٧	١٣٢٠	١٢٢١	١١٣٦
٢٠١١	٣٦٩١	١٥٢٠	٩٦٢	١٢٠٩
٢٠١٢	٣٣٧٣	١٣٧٥	١٢٢٩	٧٦٩
٢٠١٣	٢٦٤٥	١٠٧٧	١٠٥٥	٥١٣